التدخل التركي في الازمة السورية:
قراءة في الابعاد الجيوسياسية والطموحات الاقليمية

م.د.علي حسن هويدي
جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية
ali.h@copolicy.uobaghdad.edu.iq

ملخص البحث:

يدرس البحث كيفية تطور السياسة الخارجية لتركيا عند التعامل مع الأزمات الاقليمية، لاسيما بعد عام ٢٠١١. في هذا الوقت، غيرت تركيا استراتيجيتها من "عدم المشاكل" إلى سياسة أكثر نشاطاً وتدخلاً في قضايا المنطقة، مثل الأزمة السورية وأزمات شرق البحر الأبيض المتوسط. أهمية هذه الدراسة تكمن في أنها تبرز تجربة دولة إقليمية نشطة في بيئة غير مستقرة، حيث توضح مدى نجاح أو فشل تركيا في إدارة هذه الأزمات من خلال استخدام أدوات متنوعة.

تركزت هذه الدراسة على توضيح الأساس النظري لمفهوم إدارة الأزمات الدولية، وتحليل الأدوات التي تستخدمها تركيا في مواجهة الأزمات، ودراسة أمثلة على دور تركيا في الأزمات الإقليمية، وتقييم فعالية هذا الدور في ظل المتغيرات العالمية. حيث أن تركيا اعتمدت على مزيج من القوة الناعمة، مثل الدبلوماسية والإعلام والمساعدات، بالإضافة إلى القوة الصلبة، أي العسكرية، في إدارتها للأزمات. وتبين أن تدخل تركيا كان فعالاً في بعض الأحيان، بينما كان في أحيان أخرى متسرعاً ولم يكن له نتائج محسوبة. كما ان الطموحات السياسية لتركيا واجهت تحديات داخلية ودولية أثرت على أدائها.

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها أن السياسة التركية كانت مدفوعة بطموحات توسعية لم تتناسب دائماً مع الواقع الدولي. التدخلات التركية في الأزمات جلبت أبعاداً استراتيجية وأمنية، لكنها أدت أحياناً إلى عزلتها السياسية. تحولت تركيا من سياسة "عدم المشاكل" إلى "إدارة المشاكل من خلال النفوذ"، ورغم تنوع وتكثيف جهود تركيا، إلا أن تأثيرها في الوصول إلى تسوية نهائية ظل محدوداً بسبب تعارض مصالحها مع دول أخرى، بالإضافة إلى تعقيد البيئة الداخلية السورية ووجود أطراف نزاع متعددة.

الكلمات المفتاحية: (السياسة الخارجية السورية، السياسة الخارجية التركية ، الفواعل الاقليمية، الابعاد الجيوسياسية).

Turkish Intervention in the Syrian Crisis: A Reading of Geopolitical Dimensions and Regional Ambitions

Dr. Ali Hasan Howidy
University of Baghdad - College of Political Science

Abstract:
This research examines the evolution of Turkey's foreign policy in dealing with international crises, especially after 2011, when Turkey shifted from a "zero problems" approach to a more active and interventionist foreign policy in regional issues, such as the Syrian crisis and the Eastern Mediterranean crises. The importance of this study lies in its focus on the experience of a regional power in a turbulent environment, reviewing Turkey's success or failure in managing these crises through various tools. This study focuses on outlining the theoretical framework of the concept of international crisis management, analyzing Turkey's tools for dealing with crises, studying the practical models of Turkey's role in regional crises, and assessing the effectiveness of this role in light of international changes. The study is based on the hypothesis that Turkey relied on a mix of soft power (diplomacy, media, aid) and hard power (military) in crisis management. Turkey's intervention was sometimes effective, and at other times hasty and uncalculated. Turkish political ambition clashed with internal and international challenges that impacted its performance. The methodology includes descriptive research, case study, and historical analysis, as these approaches suit the nature of this study.
The researcher reached a set of conclusions, including that Turkish policy was driven by expansionist ambitions that did not always align with the international reality. Turkish interventions in crises brought strategic and security dimensions, but sometimes led to its political isolation. Turkey shifted from a policy of "zero problems" to "managing problems through influence." Despite the diversity and intensification of Turkey's efforts, its impact on reaching a final settlement remained limited due to conflicting interests with other countries, in addition to the complexity of the internal Syrian environment and the presence of multiple conflict parties.

Keywords: (Syrian foreign policy, Turkish foreign policy, regional actors, geopolitical dimensions).

المقدمة:

الأزمة السورية، التي بدأت عام ٢٠١١، شهدت تطورات معقدة وتفاعلات متعددة، مما جعلها واحدة من أسوأ الأزمات في القرن الواحد والعشرين. لقد جلبت اهتماماً كبيراً من دول العالم وأثارت قلقاً عميقاً لدى الدول المجاورة بسبب تأثيراتها الأمنية والإنسانية والسياسية المتزايدة. لم تكن الأزمة نتيجة لمشاكل داخلية فقط، بل ساهمت في تفاقمها عوامل إقليمية ودولية مترابطة، مما أدى إلى تحول الانتفاضة الشعبية

التي طالبت بالإصلاح والتحرر من الحكومة القمعية إلى ساحة للصراع بين القوى الكبرى تسعى لتحديد النفوذ والمصالح.

في وسط هذه الفوضى، ظهرت تركيا كدولة رئيسية تلعب دوراً مهماً في الأزمة السورية، من خلال مواقفها السياسية وتدخلاتها الميدانية واستقبالها لملايين اللاجئين السوريين. تغير موقفها من الحذر الدبلوماسي والتقارب الاقتصادي مع الحكومة السورية إلى سياسة صريحة ضدها، حيث دعت مراراً لإسقاط نظام بشار الأسد ودعمت فصائل المعارضة، بالإضافة إلى انخراطها في عمليات عسكرية داخل الأراضي السورية لحماية أمنها القومي ومواجهة التهديدات الكردية على حدودها الجنوبية.

فرضت الأزمة السورية تحديات أمنية وسياسية كبيرة على تركيا، مما جعلها تعيد التفكير في سياستها المعروفة سابقاً بـ "صفر مشاكل مع الجيران"، لتصبح لاعباً رئيسياً ومباشراً في الصراع السوري. لهذا، يهدف هذا البحث إلى تحليل دور تركيا في إدارة الأزمة السورية بدءآ من العام ٢٠١١ من خلال استعراض تدخلاتها الرئيسية، وأهدافها الاستراتيجية، وتأثيرها على موازين القوى في الساحة السورية، إلى جانب التحديات التي واجهتها داخلياً وخارجياً في هذا السياق.

إن الأزمة السورية تعتبر واحدة من أكثر الأزمات الدولية تعقيداً التي شهدتها المنطقة والعالم مؤخراً، بسبب الوضع الجغرافي المهم لسوريا، والتي شهدت إعادة ترتيب للقوى، بدءاً من الداخل السوري ووصولاً إلى العواصم الكبرى في النظام الدولي مروراً بالطبع بالعواصم الإقليمية الرئيسية.

أهمية البحث:

ان كل دراسة أو بحث أكاديمي يحتاج للبداية بتوضيح أهمية الموضوع الذي يجذب اهتمام الباحثين والدارسين وأصحاب الاختصاص للبحث عن الحقائق. تكمن أهمية هذا الموضوع في أن أزمة سوريا أصبحت لها أهمية كبيرة على الساحة العالمية، حيث تتعلق بكل شيء ويتعلق بها كل شيء، حتى أصبحت أكبر مشكلة تؤثر على العلاقات الدولية الاستراتيجية. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة عبر عدة عوامل، حيث تهدف إلى فحص نظرية تم تطبيقها في إدارة الأزمات الدولية، فضلاً عن دور تركيا كونها جارة لسوريا، ودولة كبيرة في المنطقة وعضو في حلف الناتو. خصوصاً أنه يؤثر بشكل مباشر على العراق والمنطقة العربية، إضافة إلى الأوضاع والعلاقات الإقليمية والدولية بشكل عام. كما أن هذه الدراسة تقدم نموذجًا لكيفية التعامل مع الأزمات الدولية، عبر تطبيقها على أزمة سوريا وتعقد الأطراف والمصالح المتباينة حول هذا الموضوع ذي الأبعاد الإقليمية والدولية.

وهنا تبرز أهمية إدارة الأزمة بفعالية وطرق مواجهة تنقل الأطراف للخروج بأقل الخسائر وأكبر المكاسب. وعادةً ما تشهد الأزمات تطورات سريعة وديناميكية. فكل أزمة لها أسباب ومقدمات وصراعات مصالح بين الأطراف المعنية. ثم تتصاعد الأزمة بسرعة، مما يؤدي إلى تطورها إلى وضع حرج، وينتقل

الوضع من حال إلى آخر، حيث قد يجد الأطراف أنفسهم تحت ضغط الوقت. غالبًا ما تفاجئهم الأزمة، مما يفرض ضغطًا على النخب الحاكمة وصانعي القرار يتطلب اتخاذ قرارات سريعة.

أهداف البحث:

ركز هذا البحث على هدف رئيسي وهو معرفة دور تركيا في إدارة الأزمة في سوريا، باعتبارها من الفاعلين المهمين الذين يمكنهم المساهمة في حل الأزمة. كما يسعى إلى فهم توجهاتها المختلفة نحو الأزمة بناءً على المحددات الداخلية والخارجية، وما هي الأدوات التي استخدمتها تركيا في هذا السياق.

إشكالية البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الدور التركي في إدارة أزمة سوريا بدءآ من العام ٢٠١١ ، من خلال طرح السؤال الرئيسي: ما هو دور تركيا في إدارة أزمة سوريا خلال هذه الفترة؟

فرضيات البحث:

١- يظهر دور تركيا في التعامل مع أزمة سوريا تأثيرات تتعلق بالأبعاد الإقليمية والمصالح.

٢- كلما تم اتخاذ خطوات لحل أزمة سوريا، يزداد استقرار تركيا داخليًا وخارجيًا.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج التاريخي نظرًا لما يتطلبه موضوع هذه الدراسة من استخدام هذه المناهج.

هيكلية البحث:

شملت خطة البحث مقدمة ومبحثين رئيسيين، وكل مبحث مقسم إلى مطلبين. المبحث الأول تناول المقاربات النظرية في تحليل الازمات الدولية: الازمة السوريا نموذجآ ، حيث تضمن المطلب الأول: الاسباب المؤدية للازمة السورية ، بينما المطلب الثاني: أساليب إدارة الأزمة. أما المبحث الثاني فتناول تفاعلات الدور التركي في الأزمة السورية، والذي انقسم أيضًا إلى مطلبين. المطلب الاول: طبيعة الموقف التركي من الأزمة في سوريا، في حين كانت المطلب الثاني: موقف سوريا من الأهداف والاستراتيجيات التركية. بالإضافة إلى ذلك، تم تضمين خاتمة وتوصيات ومراجع.

المبحث الأول

المقاربات النظرية في تحليل الازمات الدولية: الازمة السوريا نموذجآ

على الرغم من أن الأزمة هي وليدة مجتمعها، تؤثر فيه تأثيراً مباشراً، وتتفاعل مع معطياته وظروفه، والتفاعل المتبادل بين الأزمة والمجتمع يحكمه في الأساس الفكر السائد في المجتمع فكلما كان ذلك الفكر متقدماً، ازدادت قدرة المجتمع على تجاوز أزماته.

تواجه الدول في العالم الراهن اوقات عصيبة نتيجة للأوضاع البيئية المتغيرة والمتقلبة باستمرار في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، اذ تعد الأزمات من أهم الظواهر في حياة الدول لما لها من تأثير كبير على حياتها، اذ لم يتم التعامل مع الأزمات بصورة صحيحة، فإن نتائجها السلبية توقع افدح الأضرار بالدولة واهدافها، لاسيما في حالة فشلها في تحقيق تلك الاهداف والمصالح الاستراتيجية العليا (كريم، ٢٠١٩، صفحة ٧٤) .

كما يتسم عالمنا اليوم بوجود الكثير من الأزمات والتعقيدات في مختلف المجالات لاسيما في المجال السياسي، ومن المعلوم أن الأزمات قد طالت كل المجالات الحياتية، فعملت على تشكيل العالم وفق رؤى تتجاوز قدرة المجتمعات والأفراد على التحكم فيها وقبل أن تتطرق إلى تعريف الأزمات الدولية نشير إلى مفهوم الأزمة.

آثار مصطلح الأزمة كثير من الجدل لما لحق به من لبس وغموض حول معناه الحقيقي والدقيق، اذ اضحت الأزمات الدولية ظاهرة عملية في العلاقات بين اعضاء المجتمع الدولي وتاريخ العلاقات الدولية يزخر بكثير من الأزمات التي كثيراً ما ادت الى الحرب، وقد بحث كثير من الباحثين مفهوم الأزمة من منطلقات علم السياسة وبعض العلوم الاجتماعية والعلوم الصرفية، الأمر الذي اعان على تحديد سماتها ومراحلها واستشراف سبل ادارتها والسيطرة عليها والأزمة الدولية ظاهرة معقدة في عالم اليوم، ويقترن مفهومها بإشكالية رئيسة قوامها امران أولهما اختلاف دالتهما باختلاف الاجتهادات العلمية، وثانيهما الاستخدام الواسع لمضمونها خدمة الأهداف ومصالح محددة. (كريم، ٢٠١٩، صفحة ١٠١)

المطلب الاول: الاسباب المؤدية للازمة السورية:

عند قراءة الازمة السوريا منذ أكثر من ست سنوات، لم يظهر حتى اليوم مؤشر بسيط يدل على قرب انتهائها، إذ يصعب إدراك أسبابها دون أن تكون لنا رؤية إستراتيجية عميقة لكامل دول المنطقة العربية شاملة سوريا القديمة والتاريخية حتى البحر الأسود شمالا، وإيران شرقا، أي الرقعة الجغرافية الأساسية لكامل المنطقة العربية الإسلامية، لاسيما التي كانت تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية لمدة تزيد على أربعمائة عام لذا ترى أن الأزمة السوريا تشكل منعطف تاريخي للمنطقة المذكورة ولها أبعاد محلية إقليمية، وكذلك عالمية متراكمة عبر المدة السابقة أنفة الذكر، بنتائج الثورة العربية الكبرى (١٩١٦م) وما أسفرت عنه وكيف تم إنهائها و الالتفاف عليها من خلال تقسيم المنطقة العربية حسب اتفاقية سايكس – بيكو) عام (١٩١٦م) وتراكم العديد من المشاكل مكونة قنابل موقوتة قابلة للانفجار في أية لحظة تحت غطاء الاستعمارين الفرنسي والبريطاني – الصهيوني المشروع الأمريكي – الصهيوني – الغربي) في القرن العشرين، وما رافقها من أحداث ، كونت الحاضنة الملائمة الإبقاء المنطقة (مفككة ومتخلفة) من السهل استنزاف ثرواتها وموقعها.

يمكن توضيح اسباب الدافعة إلى الأزمة السوريا ضمن ثلاثة أسباب متداخلة ومترابطة فيما بينها والتي يمكن توضيحها وفقا لما يلي:

١-أسباب سياسية

بعد أن استطاع الأسد الأب ومن بعده الابن المزاوجة بين وظائف الدولة ووظائف السلطة، واعتماده على بناء إستراتيجية تضمن اختزال الدولة بكليتها في النظام من خلال الاعتماد على عدة سياسات انطلاقا من العمل على تبعية الجيش المطلقة له والهيمنة الأمنية الكاملة على الدولة مرورا بنشر ثقافة الحزب الحاكم وصولا إلى إحكام السيطرة على السلطات الثلاث وانتهاء بتهميش المجتمع السوري وقواه المدنية.حيث أصبحت إحدى أهم مهمات السلطة المستمرة البحث الدائم عن أسباب الاستمرار في الحكم وإعاقة أي فعل تطويري أو إصلاحي من شأنه إعادة هيكلة منظومة العمل السلطوية وربط وظائفها بخدمة المواطن وتقدمه الأمر الذي يتطلب تكريس هذه الآليات، وكذا إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية البينية والتحكم في تفاعلاتها وربطها بقادة ومثقفين بارزين في المجتمع السوري موالين للسلطة، بحيث تضمن السلطة هؤلاء القادة والمثقفين وبالتالي استمرار المنافع والمكاسب الفردية، وعليه تضمن السلطة بأن أي مجتمع على الصعيد العشائري أو الريفي أو المدني يجب أن يكون ضمن سقف ، وتتأتى هذه المهمة من إدراك النظام أنه عبر سياساته البراغماتية التي ينتهجها ألاف الفئات للتغلب على مشكلة فقدان الشرعية وللمحافظة على معادلة دقيقة تظهر توازنا في الحكم في كيان جمهوري شكلي، مع ضرورة عدم إتاحة الفرصة والمحال للحكم المدني من التطور التدريجي والنضج المؤسسي (عبيدي، ٢٠١٨-٢٠١٩، صفحة ١٧)

٢-أسباب اجتماعية واقتصادية

توجد مجموعة الدوافع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سببا في ظهور الأزمة السوريا وتذكر منها:

- الفقر واختلال عدالة التوزيع الزيادة نسبة الفقراء، فوفق تقديرات عام ٢٠١٠ فإن حوالي ٧ مليون نسمة من إجمالي السكان أصبحوا تحت خط الفقر.
- ارتفاع معدلات البطالة.
- انخفاض القدرة الشرائية والاستهلاكية.
- الفساد المتقنن وغير المقنن والذي أعتبر ناظما رئيسا في التعاملات الرسمية (عبيدي، ٢٠١٨-٢٠١٩، صفحة ١٧)

المطلب الثاني: آليات إدارة الازمة

تختلف وتتعدد اساليب ادارة الأزمات الدولية التي تستخدمها الدول وتمثل تلك الأساليب أهم العوامل المؤثرة في تطور الأزمة أو القضاء عليها، ومهما تعددت اشكال وانواع الأزمات ومهما اختلفت خصائصها وأسبابها واساليب مواجهتها تجتمع على الحد من التدهور والتقليل من الخسائر في اطار العمل واستراتيجية المواجهة للأزمة وابرز هذه الأساليب واهمها الآتي:

أولا- الاساليب التقليدية: وهي عدد من الاستراتيجيات استخدمت عبر العصور وهي طرق لا تقدم علاجاً ناجحاً بقدر ما تقدم معالجة وقتية ظرفية لامتصاص الضغط الأزموي ووقف تصاعد (فارة، ٢٠٠٩، الصفحات ٢٧١- ٢٧٢) .

وفيما يلي عرض لكل منها بشيء من الايجاز:

١. اسلوب انكار الأزمة ويعني انكار الأزمة واعلان القياديين في الدولة بانه لا توجد هناك أزمات اصلاً، وإن الأوضاع هي أفضل ما يكون ومن احسن واجمل مما يمكن السير عليه، وانه ليس بالإمكان افضل مما كان وانه كل شيء يتم بصورة ايجابية وجيدة، وأن هناك انجازات مستقبلية، فيقوم القائد والمسؤول السياسي في الدولة بالتهرب من هذه الأزمة وبأنكار الأزمة، وهذه طريقة سلبية سيئة لا تصلح في حل الأزمات.

٢. اسلوب كبت الأزمة من خلال استخدام العنف والقوة لتدمير العناصر الأولية وعدم الاستجابة لأية ضغوط والتحرك منها يكون سريعا ومباشر (الحريري، ٢٠١٢، الصفحات ١١٧-١١٨)

٣. طريقة التقليل من شأن الأزمة تركز على تقليل أهمية الأزمة وآثارها ونتائجها. ومع ذلك، يجب أولاً الاعتراف بوجود الأزمة كحدث قد وقع، ولكنه يعتبر غير مهم، وبالتالي يمكن التعامل معه بطرق مناسبة لحلها واستعادة توازن الدولة وانتظامها، وضمان فعالية جميع عناصرها.

٤. طريقة تخفيف الأزمة تعني تهدئة الوضع من خلال إيجاد فرص للتخفيف من الضغط والصراع الموجود، مما يمنع الانفجار. هذه الطريقة تعرف أيضاً باسم "تخفيف الضغط البركاني"، وتتميز بوجود بعض الديمقراطية، حيث يعبر المسببون والداعمون للأزمة عن آرائهم من خلال نقاشات طويلة تؤدي إلى تخفيف حدة النقاش وتهدئة الوضع وتقليل الغضب، مما يساعد في تجنب الانفجار.

٥. طريقة تشكيل لجنة لمعالجة الأزمة تُستخدم عندما تكون المعلومات عن القوى الفاعلة غير كافية. الهدف الرئيسي من تشكيل اللجان هو التعرف على الفاعلين الرئيسيين الذين ساهموا في ظهور الأزمة وتحريكها وإزالة قوى الدفع المسببة لها.

٦. طريقة القضاء على الأزمة تتطلب مواجهة جميع قواها بصورة عنيفة وعلنية للتخلص منها. تلجأ الدول إلى استخدام هذه الاستراتيجية عندما تواجه تهديدًا كبيرًا ومباشرًا للنظام.

٧. طريقة تفريغ الأزمة تعمل على إيجاد طرق بديلة ومتعددة لقوى الدفع التي تؤدي إلى توتر الأزمة، مما يحول الجهود إلى مسارات مختلفة لتقليل المخاطر. تشمل خطوات التفريغ ثلاث مراحل: أولاً: تشكيل تحالفات مؤقتة مع العناصر المسببة للأزمة. ثانياً: الاعتراف الجزئي بالأزمة ثم عدم الاعتراف بها. ثالثاً: قيادة الضغط الأزموي وتوجيهه بعيدًا عن الهدف الأصلي.

٨. طريقة عزل قوى الأزمة تتضمن إرسال أشخاص سرًا إلى المناطق المعنية لتحديد القوى التي تسببت فيها وعزلها عن مركز الأزمة ومؤيديها.

ثانياً – الأساليب غير التقليدية: مع تقدم العلوم الإدارية والعسكرية والاستخباراتية والاجتماعية، ظهرت استراتيجيات حديثة لمواجهة الأزمات ومنها:

١. طريقة المشاركة الديمقراطية تعد طريقة فعالة عندما تتعلق الأزمة بالعنف البشري، وغالبًا ما تُستخدم في المجتمعات التي تتميز بالحرية الفردية، حيث يتم توضيح مدى الأزمة وخطورتها وطرق التعامل معها، بالإضافة إلى تحديد واجبات المجتمع ومسؤولياتهم استعدادًا للتعامل مع الأزمة.

٢. طريقة تصعيد الأزمة تُستخدم عندما تكون ملامح الأزمة غامضة. خاصة عند وجود تكتل في مرحلة تكوين الأزمة، حيث يتم تصعيد الوضع بطرق مختلفة حتى تصل إلى نقطة تتعارض فيها المصالح، مما يؤدي إلى تفكك التكتل وبدء كل فريق في التحرك في اتجاه مختلف.

٣. طريقة الوفرة الوهمية تهدف إلى خلق انطباع خاطئ بين الجماهير بوجود وفرة في شيء يعكس الأزمة، وذلك للحد من الفزع والخوف الذي يصيب المتضررين.

٤. طريقة الاحتياط الوقائي تعتمد على نظرية حدود الأمان لتحديد المناطق الضعيفة التي قد تتعرض للاختراق من قبل الأزمة، ومن ثم إعداد احتياطات وقائية لتكون درعًا ضد أي اختراق.

المبحث الثاني

تفاعلات الدور التركي في الأزمة السورية

بدأت العلاقات الأولى بين تركيا وجيرانها العرب مع كل من سوريا والعراق، حيث يقعان مباشرة على حدودها الجنوبية. قدمت تركيا اهتماما كبيرا بتعزيز اتصالاتها معهما، وتُعتبر رغبتها القوية في أن تلعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية واحدة من الجديد في سياسة تركيا الخارجية. ومنذ بداية الثورة السورية، اتخذت تركيا موقفا ثابتا في دعم حقوق الشعب السوري في الحرية والكرامة، وبدأت الحكومة التركية بالعمل على دفع الحكومة السورية للاستجابة لمطالب الشعب فيما يتعلق بالإصلاح والتغيير. يمكن توضيح الموقف التركي تجاه الأزمة في سوريا بناءً على محتوى هذا المبحث.

المطلب الأول: طبيعة الموقف التركي تجاه الأزمة في سوريا

على الرغم من استخدام تركيا لعدة وسائل للضغط على النظام السوري السابق لإقناع "الأسد" بضرورة البحث عن حل سياسي وتغيير سياسته في التعامل مع الوضع، إلا أن هذه المحاولات لم تنجح، مما أدى إلى خروج تركيا من معادلة التأثير في سوريا. فقد حدثت قطيعة شبه كاملة بينها وبين النظام السوري السابق في سبتمبر ٢٠١١، بعد فشل "أوغلو" (رئيس الوزراء التركي) في إقناع النظام السوري السابق بإعادة جيشه إلى ثكناته، ووقف الأعمال العسكرية وبدء عملية سياسية. حيث ساهم الوضع الجيوستراتيجي بين الفاعلين المحليين والإقليميين في عدم اكتراث النظام السوري السابق بتغيير الموقف التركية، وشجعته عوامل متعددة، أبرزها تحالفه الاستراتيجي مع إيران التي كانت تشكك في زيادة نفوذ

تركيا في الشرق الأوسط، خاصة أن الدور التركي المنشود كان يحظى بتأييد شعبي مقارنة بالدور الإيراني الذي واجه الكثير من العقبات الطائفية (ياسين، ٢٠١٢) .

هكذا، أوضح الوضع السوري ارتباك الموقف التركي الذي واجه تحديات تهدد استثماراته السياسية والاقتصادية في سوريا، التي كانت مركزا لاستقبال السياسيين الأتراك. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مخاوف تتعلق بالوضع الأمني المتعلق بزيادة الأعمال القتالية في سوريا، نظراً لأن تركيا تشترك في حدود واسعة مع سوريا، وتمتد العلاقات الثقافية على جانبي الحدود. وهذا زاد من قلق تركيا من تدفق اللاجئين، كما رأت أن أي تصعيد مع دمشق قد يؤدي إلى استعداء إيران والعراق من الجنوب والشرق وروسيا من الشمال، وهم جميعًا حلفاء للنظام السوري. وكانت تركيا مترددة في قطع العلاقات أو زيادة التوتر مع هؤلاء الحلفاء، حيث واجهت التحديات الأمنية في سياستها تجاه سوريا، مع تنامي المخاوف بشأن تطور المشكلة الكردية، خصوصا مع زيادة مساحة الحدود المشتركة مع سوريا التي تصل تقريبا إلى ٧٧ كيلومترا. وبالتالي، كان الجيش التركي حذراً من الدخول في مواجهة مع النظام السوري السابق، خاصة بسبب موقف حلف شمال الأطلسي الذي يعارض هذا التدخل. يمكن القول إن موقف الجيش ورفضه حتى التفكير في التدخل العسكري قد ساهم في تحديد الدور التركي الواقعي وجعله مختلفاً عن التصريحات التي أطلقها قادة حزب العدالة والتنمية (الحريري، ٢٠١٢، صفحة ١٢٠) .

إن القيام بتدخل عسكري من تركيا يحتاج إلى دعم قانوني دولي، كما يحتاج أيضاً إلى تأييد سياسي عربي، بالإضافة إلى قرار من البرلمان التركي. لكن مع وجود توافق بين روسيا والصين في مجلس الأمن، يبدو أن الدعم الدولي غير متاح في الوقت الحالي. وبالنسبة للعقوبات الاقتصادية التركية على سوريا، وبسبب الروابط التجارية الوثيقة بين البلدين، فإن أي قرار في هذا الاتجاه يؤثر بشكل إيجابي على الظروف المعيشية للشعب السوري. لكن تركيا قامت بالالتزام بالعقوبات التي اوجبها الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية كوسيلة للضغط على الحكومة السورية (عبيدي، ٢٠١٨-٢٠١٩، صفحة ٦٧) .

ثانياً- كيفية إدارة تركيا للأزمة السورية.

حظيت الثورة السورية منذ بدايتها في عام ٢٠١١ باهتمام خاص من تركيا، وذلك أكثر من غيرها من الثورات العربية، نظرًا لتأثيرها على تركيا والمنطقة بشكل عام. حيث كانت اتصالات رئيس الوزراء التركي وقتها، رجب طيب أردوغان، مع الرئيس السوري السابق بشار الأسد، وزيارات وزير الخارجية آنذاك، أحمد داود أوغلو، المتكررة لدمشق، تعكس هذا الاهتمام في محاولة لإقناع الأسد بالاستجابة لمطالب المحتجين وتجنب العواقب السلبية المحتملة.

لكن عندما اتجه النظام نحو الحل الأمني ورفض الحلول السياسية، وظهرت الثورة كحالة مسلحة، تغير الموقف التركي بشكل واضح.

يمكن تقسيم المواقف التركية إلى فترات كالتالي:

أولًا: مرحلة الشك والعقوبات.

تتحدد هذه المرحلة بناءً على عاملين رئيسيين:

١- الشك في دعم الثورة السورية وتطبيق سياسة الاقناع الدبلوماسي.

٢- فرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية، والبدء بدعم سياسي وعسكري غير معلن.

ثانيًا: دعم مفتوح وتقسيم الدعم.

يمكن تفصيل هذا كما يلي:

١- مرحلة الدعم المفتوح.

٢- مرحلة تقسيم الدعم، ودعم عملية الحل السياسي (كمال، ٢٠١٦، صفحة ٧٨) .

المطلب الثاني: موقف سوريا من الأهداف والتوجهات الاستراتيجية لتركيا.

كان لدى التدخل التركي في سوريا دوافع ومبررات، حيث خرجت الأزمة عن كونها قضية داخلية وأصبح لها أبعاد إقليمية. يرى صانعو القرار في تركيا أن الأزمة تتعلق بالأمن القومي التركي.

النظرية التي وضعتها (داود أوغلو) تشير إلى أن السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية كانت تسير وفق مبادئ، حيث تمثل سوريا نقطة عبور رئيسية للبضائع التركية إلى الدول العربية، خصوصاً الخليج. كما أن نفوذ إيران في العراق، وخاصة بعد انسحاب الأمريكيين، ومع وجود تأثير لهم في سوريا، يمثل تحديًا لمصالح تركيا، لذا جاءت الأزمة كفرصة لتركيا لاستعادة دورها الإقليمي وتحسين موازين القوى في المنطقة (الخزرجي، ٢٠٠٩، صفحة ٣٢) .

تواجه المصالح التركية في سوريا تهديدًا بسبب عدم استجابة النظام السوري السابق لعرض المساعدة الذي قدمه الرئيس (أردوغان)، حيث أن من مصلحة تركيا أن تبقى سورية مستقرة لتجنب المخاطر الأمنية الناتجة عن تدفق اللاجئين وزيادة نشاط حزب العمال الكردستاني (كمال، ٢٠١٦، صفحة ٨١) .

حاولت تركيا تغيير سياساتها لتتناسب مع المتغيرات الإقليمية والدولية، حيث ركزت على ما يلي:

١- الوضع الإقليمي: التحولات التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الأزمة والفشل في علاجه، وتصاعد خطر الانقسام الطائفي، ونمو قوة إيران، كلها عوامل أثرت على السياسة التركية تجاه الأزمات في المنطقة (علي، ٢٠١١، صفحة ٦٣) .

٢ - الوضع الدولي: موقف الناتو من العلاقات بين روسيا وتركيا، وكذلك محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا، بالإضافة إلى الدعم الغربي لوحدات حماية الشعب الكردي، كلها تؤثر في تغيير توجهات تركيا الخارجية تجاه الأزمة، وتجديد العلاقات مع روسيا (الشريف، د.ت، صفحة ٢١) .

إن الاختلافات في الخيارات السياسية بين الأطراف الدولية والإقليمية بشأن الأزمة أدت إلى تقيد تركيا في حلها، كما أن التنافس الاستراتيجي بين القوى الدولية والإقليمية ساهم في تعميق الأزمة وزيادة تعقدها، خاصة في ظل دعم كل طرف بحسب مصالحه الخاصة.

• رغبة تركيا في احتواء المطالب الكردية التي تركزت أثناء الأزمة لتعبر عن رغباتها في الانفصال.

• العمل على منع روسيا من أن تكون لها السيطرة على المنطقة، بحيث تبقى ساحة للتنافس بين القوى الإقليمية فقط.

تحولات الموقف التركي تجاه الأزمة السورية

أولا: تطور الموقف التركي من الأزمة

المرحلة الأولى: مرحلة الدبلوماسية اللينة:

بدأت هذه المرحلة في بداية الثورة وحتى أغسطس ٢٠١١م، حيث اتبعت الحكومة التركية سياسة تبدو محايدة من خلال تأييدها للمظاهرات ودعم المعارضة من جهة، واستمرار الضغط على النظام السوري السابق لإجراء إصلاحات من جهة أخرى. أرسلت تركيا وفودًا للتفاوض مع النظام السوري السابق من أجل إيجاد حل للأزمة، وذلك للحفاظ على قنوات الاتصال بين البلدين. هناك عدة أسباب توضح السياسة المزدوجة لتركيا تجاه الأزمة السورية.

١- اعتقدت القيادة التركية أن النظام السوري السابق ما زال لديه فرصة لإحداث تغيير ديمقراطي بشكل سلمي، رغم عدم التوازن في العلاقة بين النظام والشعب.

٢- اعتبرت الحكومة التركية أن هناك ميولًا ليبرالية لدى النظام السوري السابق، قد تساعد في تحويل البلاد من نظام ديمقراطي استبدادي، خاصة أن الرئيس بشار الأسد قضى وقتا طويلا في الدول الغربية، وكان قد وعد بتحسين الوضع عند توليه الحكم، مما ساهم في اعتدال الموقف التركي في البداية (شيلينج، ٢٠١٠، صفحة ٣٤) .

المرحلة الثانية: مرحلة الضغط على النظام ودعم المعارضة السورية

منذ أواخر ٢٠١١م، تحولت السياسة التركية لتصبح أكثر تشددًا، بسبب عناد النظام السوري السابق، ورفضه للإصلاح، واستمراره في قمع المتظاهرين. رأت الحكومة التركية أن إجراء تغيير من خلال النظام القائم في سوريا أصبح أمرًا معقدًا، مما جعلها تفقد الثقة بالنظام السوري السابق. بناءً عليه، تحول الموقف التركي من دعم النظام إلى مواجهته، من خلال استضافتها للمعارضة وتأسيس المجلس الوطني السوري برعاية تركيا في أكتوبر ٢٠١١م. كما سمحت تركيا لجماعة الإخوان المسلمين بالتحرك بحرية في إسطنبول، واستضافت قادة من الجيش الحر، وطردت الدبلوماسيين السوريين وسحبت دبلوماسييها من

سوريا، مما يعني أنه لم يعد هناك مجال للتواصل أو الحوار مع النظام السوري السابق. وفي المقابل، دعمت تركيا المعارضة وسعت لإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية (الشريف، د.ت، صفحة ٧٩).

نتيجة لذلك، تغيرت وجهة نظر تركيا بشأن الأزمة السورية من دعم النظام السياسي والعمل على إصلاحه وتحقيق التحول الديمقراطي في سوريا إلى الصدام من خلال دعم المعارضة. وأيضاً، قامت بفرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري السابق، حيث أوقفت تركيا التعاون الاستراتيجي معه، ووضعت قيوداً مالية على سوريا. بالإضافة إلى ذلك، جمدت جميع أنشطتها الاقتصادية مع سوريا وأوقفت التعاون في مجال الطاقة وغيرها من المجالات (جاغاياتاي، ٢٠١٣، صفحة ١٢٣) .

المرحلة الثالثة: المطالبة بحل الأزمة بطرق دبلوماسية

قدمت تركيا دعمها للخطط المطروحة من قبل المنظمات الإقليمية والدولية مثل جامعة الدول العربية والأمم المتحدة لحل الأزمة بطريقة سلمية ودبلوماسية. ومن أبرز هذه الخطوات كان إرسال "كوفي أنان" في مارس ٢٠١٢ كمبعوث مشترك من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لحل الأزمة. وقد بدأ بتقديم خطة للسلام في سوريا التي تضمنت ما يلي:

١- الالتزام بالتعاون مع المبعوث المشترك من أجل قيادة عملية سياسية يقودها السوريون، وتلبية احتياجات الشعب السوري.

٢- العمل على وقف جميع أعمال العنف المسلح تحت إشراف الأمم المتحدة، بما في ذلك انسحاب الجيش من المدن وسحب الأسلحة وإعادتها إلى المواقع السابقة.

٣- ضمان وصول كافة أشكال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق المتضررة بسبب النزاع، بالإضافة إلى السماح للصحفيين ووسائل الإعلام بالتنقل بحرية في الأراضي.

رغم انطلاق تنفيذ خطة المبعوث المشترك ووصول المراقبين الدوليين إلى سوريا، إلا أن النظام السياسي السوري لم يلتزم بوقف العنف. لذلك، قدمت تركيا وبعض الدول العربية مشروع قرار إلى مجلس الأمن لدعمه في محاولة لعزل النظام السوري السابق وحل الأزمة سلميا. لكن مجلس الأمن لم يتمكن من إصدار القرار بسبب استخدام روسيا والصين لحق الفيتو. لهذا السبب، استضافت تركيا مؤتمر "أصدقاء سوريا" في أبريل ٢٠١٢، بهدف إيجاد حل للأزمة خارجة عن إطار مجلس الأمن، وتم اتخاذ عدة قرارات خلال المؤتمر، منها:

- المطالبة بوقف فوري لأعمال العنف من قبل النظام السوري السابق، وفرض المزيد من العقوبات عليه.
- السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المدن.

– الاعتراف بالمجلس الوطني السوري المعارض كممثل شرعي للشعب السوري. وفي هذا الإطار، شكلت الحكومة التركية تحالفا دوليا لوقف كافة أعمال العنف من النظام ضد المتظاهرين بهدف الحصول على دعم دولي لإقامة منطقة آمنة داخل سوريا (جاسم، ١٩٩٣، صفحة ٤٣) .

المرحلة الرابعة: مرحلة التدخل العسكري المباشر في سوريا

من بين الأحداث البارزة التي أثرت على العلاقات التركية–السورية كانت خطوة إغلاق القنصلية السورية في مدينة غازي عنتاب بالكامل في يناير ٢٠١٢، والتي تعتبر استمرارا لعملية الإغلاق التي بدأت في ديسمبر ٢٠١١. كما أن مجزرة الحولة في ٢٥ مايو ٢٠١٢ كانت من الحوادث التي زادت الفجوة بين الطرفين. لذلك، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أنه يجب حدوث تدخل عسكري دولي ضد النظام السوري السابق، مؤكدًا أن هذا التدخل يجب أن يكون طويل الأمد. نتيجة لذلك، حصلت الحكومة التركية في يوليو ٢٠١٢ على قرار من البرلمان يسمح لها بإجراء عمليات عسكرية خارج الحدود (صبري، ٢٠٢٣، صفحة ٩٠) .

ومع بداية عام ٢٠١٤، تم تنفيذ قرار البرلمان التركي بإرسال القوات العسكرية إلى الدول المجاورة بسبب المخاطر الكبيرة التي تواجه تركيا، بالإضافة إلى السماح للجيش الأجنبي باستخدام الأراضي التركية لمواجهة مسلحين الجماعات الإرهابية. كان هذا القرار سارياً لمدة عام واحد، ويمكن تمديده إذا دعت الحاجة. في الوقت نفسه، تعرضت الحكومة التركية لضغوط كبيرة بسبب اتهامات بالتعاون مع الجماعات الإرهابية، وردًا على هذه الاتهامات، فتحت تركيا حدودها في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٤ أمام قوات البيشمركة الكردية من العراق للسماح لها بالدخول إلى سوريا لمواجهة هذا التنظيم في مدينة عين العرب. ونتيجة لذلك، اتهمت الحكومة التركية بانتهاك سيادتها (كريم، ٢٠١٩، صفحة ٢٨) .

شهد عام ٢٠١٥ تحولًا في دور تركيا من التدخل غير المباشر إلى تدخل مباشر، حيث تم إرسال القوات البرية إلى داخل سوريا أو استدعاء قادة الفصائل الفاعلة في سوريا إلى أنقرة لتنسيق العمليات بشكل مباشر. ففي ٢ فبراير ٢٠١٥، اجتازت القوات التركية الحدود إلى سوريا لنقل رفات سليمان شاه، جد السلطان عثمان الأول مؤسس الدولة العثمانية، إلى موقع تحت السيطرة التركية داخل سوريا، وقد سميت هذه العملية باسم "عملية شاه فرات" (لكريني، ٢٠١٠، صفحة ٣٩) .

في هذا الإطار، نفذت تركيا أربع عمليات عسكرية رئيسية في سوريا، وهي:

– عملية درع الفرات (٢٤ أغسطس ٢٠١٦ – ٢٩ مارس ٢٠١٧).
– عملية غصن الزيتون (٢٠ يناير ٢٠١٨).
– عملية نبع السلام (١٠ أكتوبر ٢٠١٩).
– عملية درع الربيع (٢٤ فبراير ٢٠٢٠).

١. عملية درع الفرات (٢٤ أغسطس ٢٠١٦ – ٢٩ مارس ٢٠١٧)

بدأت العملية في ٢٤ أغسطس ٢٠١٦ بالتعاون مع التحالف الدولي لدعم مجموعة من فصائل الجيش السوري الحر لإنهاء سيطرة تنظيم داعش في شمال سوريا، ولمنع القوات الكردية من حزب الاتحاد الديمقراطي "PYD"، الذي تعتبره تركيا فرعًا لحزب العمال الكردستاني، من السيطرة على جوانب المنطقة الغربية لنهر الفرات. وقد استهدفت هذه العملية الأمور التالية:

- حماية الحدود التركية من تنظيم داعش.
- حفظ المدن التركية من الاشتباكات في سوريا.
- منع قوات سوريا الديمقراطية، التي تتكون من حماية كردية، من السيطرة على المناطق الحدودية.

٢. عملية غصن الزيتون (٢٠ يناير ٢٠١٨)

في عام ٢٠١٨، تدخلت الحكومة التركية عسكريًا في منطقة عفرين وأطلقوا على هذه العملية اسم "غصن الزيتون". كانت هذه العملية تستهدف مواقع مقاتلي "وحدات حماية الشعب" الكردية المحيطة بعفرين في شمال حلب، بهدف تطهير المنطقة من الجماعات الإرهابية وإعادة اللاجئين السوريين.

كان الهدف من عملية الحكومة التركية ضد المقاتلين الأكراد في عفرين تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، وهي:

- كبح النزعات الانفصالية ومنع إنشاء دولة كردية أو منطقة حكم ذاتي في شمال سوريا، وهو هدف من أجل تحقيقه أطلقت تركيا عملية "درع الفرات" في أغسطس ٢٠١٦؛ حيث ترى أن إنشاء هذه الدولة يشكل تهديدًا لأمنها الوطني.
- تفكيك قوات حرس الحدود، حيث جاءت هذه العملية ردًا على خطط التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الارهابي، الذي تقوده الولايات المتحدة، لإنشاء "قوة أمن الحدود" في شمال شرق سوريا لحماية الحدود مع تركيا والعراق.
- تعزيز الهوية الوطنية يظهر من خلال الاستخدام السياسي للعملية العسكرية في عفرين من قبل أردوغان وحزب العدالة والتنمية خلال الانتخابات المرتقبة في عام ٢٠١٩، إذ أن تلك الانتخابات تحمل أهمية كبيرة لأردوغان.

٣. عملية نبع السلام التي بدأت في ١٠ أكتوبر ٢٠١٩ هي هجوم عسكري نفذته تركيا بالتعاون مع الجيش الوطني السوري في المنطقة الشرقية من نهر الفرات في شمال سوريا ضد قوات سوريا الديمقراطية الكردية التي تحصل على دعم من التحالف الدولي تحت قيادة الولايات المتحدة، وقد ركزت هذه العملية على تحقيق عدة أهداف، منها إنشاء منطقة آمنة في حدودها الجنوبية داخل الأراضي السورية بعمق حوالي ٣٠ كيلومترًا وإبعاد وحدات حماية الشعب الكردية (الأوسط، ٢٠١٦، صفحة ٧٧) .

تواجه هذه العملية معارضة قوية من حلفاء تركيا في الناتو والدول العربية، بينما تعبر روسيا وإيران عن تفهم مشروط لمخاوف تركيا بعد انسحاب أمريكا من الحدود التركية بقرار من الرئيس دونالد ترامب. أدى هذا الانسحاب إلى فقدان "قوات سوريا الديمقراطية الكردية" للعديد من المناطق التي كانت تحت سيطرتها، كما غيّر الوضع في شمال وشمال شرق سوريا. لجأ الأكراد إلى روسيا لعقد اتفاقات تمنع تركيا من التوغل أكثر في أراضيهم. وقد أدت هذه العملية إلى انتهاكات بحق الشعب السوري، وكل ذلك كان تحت نظر المجتمع الدولي، مما جعل يعرف هذا العمل بعملية إعادة توزيع القوى والتحالفات في شمال شرق سوريا (سامي، ١٩٩٧، صفحة ٤٤) .

١. عملية درع الربيع (٢٤ فبراير ٢٠٢٠)

نفذت تركيا عملية عسكرية في شمال سوريا بمساعدة الفصائل المتحالفة معها ضد الجيش السوري، وذلك كنوع من الرد على خسائرها الكبيرة عندما سقطت طائرة مسيرة تركية بعد إغلاق المجال الجوي فوق إدلب. وجاء ذلك ردا على هجمات القوات المدعومة من إيران وروسيا على منطقة إدلب شمال غرب البلاد. في هذا الإطار، بدأت القوات التركية الموجودة في أكبر قاعدة لها في ريف حماة الشمالي بتفكيك معداتها تمهيداً لخروجها. في نوفمبر ٢٠٢٠، انسحبت القوات التركية بالكامل من نقطة مورك، التي كانت تعد أكبر نقطة لها في سوريا (الرزاق، ٢٠١١، صفحة ٤٩) .

وبذلك، أوضحت العمليات العسكرية التركية أن الهدف الرئيسي لها هو إبعاد تنظيم داعش الإرهابي عن الحدود التركية، ومنع وحدات حماية الشعب الكردية من ملء الفراغ الذي يتركه تراجع التنظيم.

ثانياً: آثار الأزمة في السياق التركي (تداعيات الأزمة)

تاريخ تركيا وحدودها الواسعة تربطها بشكل وثيق مع مجتمع الدولتين عبر الحدود، وقد نشأت علاقة قوية بينهما في السنوات الأخيرة قبل أن تتدهور في الأزمة الحالية. يوضح المسؤولون الأتراك مخاوفهم من تأثيرات الوضع في تعزيز قدرات حزب العمال الكردستاني في التخطيط والتنقل عبر الحدود التركية، ويخافون أكثر من انتشار تأثيرات الوضع في المنطقة بشكل عام.

يتزايد العنف المسلح داخل تركيا بعد أن استأنف حزب العمال الكردستاني نشاطه. جاء ذلك نتيجة دعم الرئيس السوري السابق بشار الأسد له رداً على سماح تركيا بإيواء ودعم المعارضة المسلحة. حيث سحب الأسد قواته من منطقة شمال شرق ذات الأغلبية الكردية، تاركًا إياها أمام حزب العمال الكردستاني. بالإضافة إلى ذلك، بدأت العمليات تعود إلى تركيا، حيث وقع هجوم انتحاري في حي (سلطان غازي) في إسطنبول، الذي يسكنه غالبية كردية، وكان الانتحاري يستهدف مركزًا للشرطة التركية. لذلك، يعتبر الأكراد أن ما يحدث في المنطقة يشكل فرصة تاريخية لإنشاء كيان مستقل لهم (الحريري، ٢٠١٢، صفحة ١٢١) .

تركيا تشترك في حدود طويلة مع ، وهناك تداخل على جانبي الحدود في الروابط الأسرية والثقافة والعادات والتقاليد والمصالح الاقتصادية والأمنية. ونظراً للعلاقات العميقة بين مناطق جنوب تركيا وشمال ، تخشى تركيا أن يؤدي العنف الطائفي في البلد المجاور إلى تأثر الأوضاع الداخلية. تركيا تستضيف أكثر من نصف مليون علوي عربي يعتبرون نفس دين الأسد، ويعيش الكثير منهم في أقصى جنوب منطقة هاتاي، ويدعم بعض العلويين الأتراك الرئيس السوري السابق بشار الأسد. وقد أفادت التقارير بأن المتظاهرين في الجنوب كانوا يحملون صورته ويهتفون ضد تركيا والسياسات الأمريكية (تبلحي، ٢٠١٦، صفحة ٨٩).

علاوة على ذلك، لا يمكن تجاهل التأثير الاقتصادي للأزمة على تركيا. كان التكامل الاقتصادي بين جنوب تركيا والعراق أحد النجاحات الكبيرة لتركيا في السنوات الأخيرة، ورغم أن حجم التجارة في المنطقة كان صغيراً مقارنة بالتجارة الكلية لتركيا، إلا أنه لعب دوراً مهماً في تحسين الاقتصاد حينما كانت بعض المناطق تعاني من الفقر لوقت طويل. لكن الأزمة أدت إلى عكس هذا الاتجاه بشكل كبير. ومع تدهور الأوضاع الأمنية على الحدود الجنوبية، أغلقت تركيا الحدود أمام الحركة التجارية (عزمي، ٢٠١٣، صفحة ٦٩) .

الخـــــاتمة

يظهر أن السياسات الجديدة لتركيا في العلاقات الخارجية تلخص ملامح السياسة الخارجية التركية، والتي ترتكز على الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتعاون الإقليمي والتعامل مع الجيران بدون مشاكل. هذه المبادئ ساعدت تركيا في اتخاذ أدوار إقليمية ودولية مهمة، مما أدى إلى نتائج إيجابية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، مما جعل تركيا تلعب أدواراً خارجية تتجاوز الحدود التقليدية وتصبح قوة إقليمية مؤثرة لا يمكن تجاهلها أو تجاهل مصالحها السياسية.

الموقف التركي في سوريا ارتبط بالتطورات السريعة منذ بداية الثورة في مارس ٢٠١١، فقد دعمت المعارضة وقبلت بحل سياسي يشترط رحيل بشار الأسد، ثم انتقلت إلى التدخل العسكري المباشر عبر عمليات عسكرية متعددة. لكن لم تتمكن تركيا من تحقيق أهدافها في سوريا، بالرغم من جميع الوسائل التي استخدمتها، وكان الشيء الوحيد الذي حققته هو زيادة التطرف والإرهاب.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها:

١. علاقة تركيا مع الأزمة مرتبطة بالعديد من الاعتبارات الداخلية والخارجية التي أثرت في موقفها. كان هناك تطور في العلاقات التركية – حتى قبل الثورة، وكان هناك تحالف استراتيجي بين البلدين. لكن بعد بدء الثورة في مارس ٢٠١١، تدهورت العلاقات وأصبحت هناك خلافات واضحة أثرت سلبًا على العلاقة حتى وصلت إلى المواجهة العسكرية المباشرة.

٢. أدت الأحداث في سوريا إلى تدهور العلاقات التركية – بشكل كبير بسبب موقف تركيا من الثورة، مما أدى إلى قطع العلاقات بعد أن رفض النظام السوري السابق الاستجابة لدعوات تركيا لإيجاد حلول سلمية وإجراء إصلاحات، وهو ما زاد من توتر العلاقة بين الدولتين. ٣. على عكس ما تراه تركيا بشأن الأهداف التي تسعى لتحقيقها من سياستها المتعلقة بالأزمة، والتي لها تأثيرات سلبية على البلاد في جميع المجالات مثل السياسة والاقتصاد والأمن، توقفت جهود تركيا في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، الذي كانت تأمل أن يسهم في السلام والاستقرار بالمنطقة ويزيد من مكانتها كدولة راعية لهذا المشروع.

٤. أدت الأحداث المتعلقة بالأزمة والموقف التركي منها إلى تدمير سياسة عدم حدوث مشاكل مع الدول المجاورة، وهي الأساس الذي قامت عليه السياسة الخارجية التركية، والتي تساعد في تطوير علاقات تركيا مع الدول المجاورة.

٥. أظهرت الأزمة المحدوديات في قدرة القوة الناعمة التركية وفشلت في إقناع النظام السوري السابق بإجراء الإصلاحات.

٦. كان موقف تركيا من الأزمة مرتبطاً بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على كيفية تشكيل هذا الموقف.

المصادر

المصادر العربية

أولاً: كتب عربية

١. إبراهيم مصطفى، وآخرون. (١٩٨٩). *المعجم الوسيط، الجزء الأول*. *دار الدعوة، إسطنبول*، .
٢. ادريس لكريني. (٢٠١٠). *إدارة الأزمات في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات*. *المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان*.
٣. الخليل بن أحمد الفراهيدي. (١٩٨٤). *كتاب العين، الجزء السابع*. *تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد*، .
٤. الصماري سامي. (١٩٩٧). *إدارة الأزمات*. *معهد الإدارة العامة، عمّان*، .
٥. أمل ياسين. (٢٠١٢). *المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة ال*. *مركز الرأي للدراسات، الدوحة*، .
٦. إيمان مشري وخلود عبيدي. (٢٠١٨–٢٠١٩). *الدور التركي في إدارة النزاع في سوريا (٢٠١١–٢٠١٨)*. *رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية*.
٧. برهان الدين دوران كمال. (٢٠١٦). *بينات السياسة الخارجية التركية خلال عام ٢٠١٥*، *منشورات مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "سينا"، تاريخ النشر: مايو ، ط١*.
٨. بشارة عزمي. (٢٠١٣). *سوريا درب الآلام نحو الحرية محاولة في فهم التاريخ الراهن، (بيروت للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*.
٩. بشيلطان، مراد ونعمان، إسماعيل تبلحي. (٢٠١٦). *السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية*. *مركز الجزيرة للدراسات، ٢٢ ديسمبر* .
١٠. توماس شيلينج. (٢٠١٠). *استراتيجية الصراع، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت*.
١١. ثامر كامل الخزرجي. (٢٠٠٩). *العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات*. *دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان*.
١٢. جاسم محمد جاسم. (١٩٩٣). *ادارة الأزمة المفهوم والادارة، عمان*، .

١٣. جلال معوض علي. (٢٠١١). *الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة.*
١٤. حمد بن أبي بكر الرازي. (١٩٨٥). *مختار الصحاح. دار الكتاب العربي، بيروت.*
١٥. خالد اسماعيل سرحان. (٢٠١٣). *والتيارات الإسلامية: دراسة مستقبلية. مجلة أبحاث استراتيجية، العدد ٤، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، .*
١٦. رباب حسين إبراهيم مرسي وإسماعيل صبري. (٢٠٢٣). *مقلد و منير محمود بدوي، السياسة الخارجية التركية وتطورات الازمة ال ،المجلة العلمية كلية التجارة ،جامعة أسيوط ، العدد الثامن والسبعون -يونيو .*
١٧. زهراء صالح مهدي. (٢٠١٣). *إدارة الأزمة في المدرك الاستراتيجي الإسرائيلي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، .*
١٨. زيد منير عبوي. (٢٠٠٧). *إدارة الأزمات. دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى.*
١٩. سوتر جاغاياتي. (٢٠١٣). *الحرب على تؤثر على تركيا بطرق غير متوقعة معهد واشنطن، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ٢٩ يناير . //www.washingtoninstitute.org.*
٢٠. سيد عليوة. (١٩٩٣). *إدارة الأزمات في عالم متغير. مؤسسة الأهرام للنشر والترجمة، القاهرة، .*
٢١. طارق صالح عبد النبي. (٢٠١٠). *المغربي ومنى رمضان بوبكر. إدارة الأزمات في العلاقات الدولية. المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، .*
٢٢. عامر عبد الباسط ضرار. (٢٠٠٠). *إدارة الأزمات: رؤية إسلامية. دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى.*
٢٣. عباس رشدي العماري. (١٩٩٣). *إدارة الأزمات في عالم متغير. مؤسسة الأهرام للنشر والترجمة، القاهرة .*
٢٤. عبد اللطيف حجازي. (٢٠١٨). *هجوم "عفرين": هل لجأت تركيا إلى صفقة روسية للتدخل في سوريا؟"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي.* متاح على الرابط: /https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3636.
٢٥. علي أزاد أحمد وآخرون. (٢٠١٣). *خلفيات الثورة: دراسات . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، .*
٢٦. علي حسين باكير. (٢٠١١). *محددات الموقف التركي من الأزمة ال: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.*
٢٧. عمر توغاي كيداليتوبوك. (٢٠١٧). *العلاقات التركية ال ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٤ . رسالة ماجستير، قسم العلاقات الدولية، جامعة تراكيا، تاريخ النشر : ٢٠١٤، تاريخ الدخول: ٢٩ يناير/ كانون الثاني .*
٢٨. فكرت نامق العاني. (٢٠٠٤). *الأزمة الدولية دراسة في المفهوم والخصائص الاساسية، مجلة قضايا سياسية العددان (٥-٦)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، .*
٢٩. كرم حاتم كريم. (٢٠١٩). *الولايات المتحدة الامريكية وإدارة الازمات الدولية (الازمة السوريا أنموذجاً)، دار المجد للنشر والتوزيع، بيروت ، .*
٣٠. مجموعة باحثين. (٢٠١٣). *مسألة أكراد : الواقع – التاريخ – الأسطرة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، .*
٣١. محسن أحمد الخضيري. (٢٠٠٣). *إدارة الأزمات. مجموعة النيل العربية، القاهرة.*
٣٢. محمد سرور الحريري. (٢٠١٢). *إدارة الأزمات السياسية واستراتيجيات القضاء على الأزمات السياسية الدولية| دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.*
٣٣. مركز دراسات الشرق الأوسط. (٢٠١٦). *أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية التركية. العدد ١٢، نوفمبر .*
٣٤. مصطفى علوي. (١٩٨٧). *التعريف بظاهرة الأزمة الدولية: التطبيق على أزمات الصراع العربي الإسرائيلي. مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ١٩، بيروت، .*
٣٥. معتز سلمان عبد الرزاق. (٢٠١١). *إدارة الأزمات ونظم المعلومات: حريات التأثير والفاعلية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٨، بغداد.*
٣٦. نعيم إبراهيم الظاهرة. (٢٠٠٩). *إدارة الأزمات. عالم الحديث للنشر والتوزيع، عمان، .*
٣٧. وائل محمد إسماعيل. (٢٠١٣). *نظرية إدارة الأزمة الدولية. مكتبة السنهوري، بغداد، .*
٣٨. ولاء البحيري. (٢٠٠٨). *ادارة الأزمة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية الاستراتيجية القاهرة .*
٣٩. يوسف أحمد أبو فارة. (٢٠٠٩). *إدارة الأزمات: مدخل متكامل. الثراء للنشر والتوزيع، عمان.*
٤٠. يوسف الشريف. (د.ت). ٢١ . *يوسف الشريف تداعيات الأزمة ال على الشارع التركي مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام القاهرة، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الآتي.* http://www.siyassa.org.eg/newscontent/z/132/1736.